الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: سؤال موجّه للحكومة حول آلية وأسباب التأخير في تعيين نواب حاكم مصرف لبنان، وتعيين أعضاء لجنة الرقابة على المصارف.

عملاً بأحكام المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه للحكومة بشخص رئيسها وبشخص وزير المالية، بسؤال للحكومة حول آلية وأسباب التأخير في تعيين نواب حاكم مصرف لبنان، وتعيين أعضاء لجنة الرقابة على المصارف.

آملين من دولتكم إجراء المقتضى القانوني، لكي تعمد الحكومة للإجابة على سؤالنا في المهلة الزمنية المحدّدة بمقتضى المادة 124 من النظام الداخلي.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير

بيروت في 2025/6/19

النائب

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

دولة رئيس مجلس الوزراء
الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: سؤال موجّه للحكومة حول آلية وأسباب التأخير في تعيين نواب حاكم مصرف لبنان، وتعيين أعضاء لجنة الرقابة على المصارف.

بالإشارة الى الموضوع أعلاه،

وعملاً بأحكام المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه إلى الحكومة بشخص رئيسها الدكتور نواف سلام وبشخص وزير المالية السيد ياسين جابر، بالسؤال الآتي حول آلية وأسباب التأخير في تعيين نواب حاكم مصرف لبنان، وتعيين أعضاء لجنة الرقابة على المصارف.

إن الأزمة المالية والمصرفية في لبنان والتي تعد احدى اكبر الأزمات المالية في العصر الحديث لم يتم التعاطي معها على أنها أزمة ملحة وبحاجة لحلول سريعة وعاجلة، مما ساهم في تفاقم الوضع وعمّق الازمة أكثر وعزز خسارة الناس بشكل أكبر دونما القيام بأي اصلاح جدي في سبيل الحل.

انه وبعد تسلم العهد الجديد البلاد برئاسة الرئيس جوزاف عون ورئيس الحكومة القاضي نواف سلام تفائل اللبنانييون خيرا اذ أن ملف الأزمة المصرفية كان حاضرا بشكل أساسي في كلا من خطاب القسم والبيان الوزاري وورد في طليعة الاصلاحات المرتقبة من العهد. وبما أن التعيينات المالية هي جزء أساسي من الاصلاح المنشود في الملف وصولا للتعافي نظرا لدقة المراكز سواء نواب الحاكم او لجنة الرقابة على المصارف، والذين سيقودون الاجراءات الاصلاحية نجد الدولة اليوم أمام مزيد من التأخير في التعيين والمماطلة وعودة الى نهج اعتبرنا أننا تخطيناه في آلية التعيينات بحيث يكون بعيدا عن التحاصص الطائفي،

٧٧ ٢٧

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

السياسي والحزبي الا أ، هذا الأمر لم يحصل وما زلنا ندور في دوامة المحاصصة على حساب الكفاءة، الاصلاح والتعافي.

حيث الماة 18 من قانون النقد والتسليف تنص على أن:

"... ويعين نائبو الحاكم لخمس سنوات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء يتخذ بناء على اقتراح وزير المالية واستشارة الحاكم وهم يمارسون الوظائف التي يعينها لهم الحاكم.

ينبغي ان تتوفر لدى الحاكم ونائبيه الشهادات الجامعية والخبرة والصفات المعنوية التي تستوجبها ممارسة وظائفهم. يمكن تجديد ولاية الحاكم ونائبي الحاكم مرة او مرات عدة.

يقسم الحاكم ونائبو الحاكم, بين يدي رئيس الجمهورية على ان يقوموا بوظائفهم باخلاص ودقة محترمين القانون والشرف."

كما وتنص المادة 8 من قانون رقم 28 تاريخ 1967/05/09 على أن:

"تنشأ لدى مصرف لبنان لجنة مستقلة للرقابة على المصارف غير خاضعة في ممارسة اعمالها لسلطة المصرف وترتبط بها دائرة الرقابة المنصوص عليها في المادة 148 من قانون النقد والتسليف.

تؤلف اللجنة من خمسة اعضاء يعينون بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية على الوجه التالي:

اولا : اختصاصي في الشؤون المصرفية او المالية او استاذ جامعي متخصص في هذه الشؤون – رئيسا.

٧٧ ٩٧

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

ثانيا : عضو تقترحه جمعية المصارف في لبنان.

ثالثا : عضو تقترحه مؤسسة الضمان المنشأة بموجب هذا القانون ويحل ممثل عن مصرف لبنان يعينه مجلس المصرف محل العضو الذي يمثل مؤسسة الضمان ريثما تباشر هذه المؤسسة عملها.

يعين اعضاء هذه اللجنة لمدة خمس سنوات وينبغي ان تتوافر فيهم الخبرة والصفات المعنوية التي تستوجبها ممارسة وظيفتهم.

يتفرغ اعضاء اللجنة الى عملهم ولا يجوز ان يتعاطوا اي عمل آخر. يقسم الاعضاء بين يدي رئيس الجمهورية على ان يقوموا

بوظائفهم باخلاص ودقة محترمين القانون والشرف ويلزمون بكتمان السر المصرفي المفروض بالمادة 151 من قانون النقد والتسليف المعطوفة على قانون 3 ايلول سنة 1956.

تأخذ اللجنة قراراتها بالاكثرية.

تطبق على الاعضاء احكام المادتين 19 و20 من قانون النقد والتسليف وتحدد مخصصاتهم في نظام اللجنة الخاص.

يتحمل مصرف لبنان جميع النفقات العائدة لهذه اللجنة."

وحيث أن المادتين المذكورتين تنصان صراحة على أن تعيين نواب حاكم مصرف لبنان وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، الا أن التأخير الحاصل هو بسبب تغييب دور وزير المالية والحكومة ومحاولة تعليب أسماء وفقا لمحاصصات سياسية ومصالح ضيقة.

وحيث أن الحكومة كانت قد أعلنت عن آلية للتعيينات في الدولة كان بإمكانها أن تضع ما يشابهها في تعيينات المصرف المركزي بحيث يكون لوزير المال امكانية طرح عدد من الأسماء على الحكومة لكل مركز وفي حال عدم التوافق التصويت عليها كما حصل في تعيين حاكم مصرف لبنان مؤخراً.

٧٦ ٢٦

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

وحيث أن الاصرار على أن تتم التعيينات بتفاهمات وتحاصصات سياسية هو لأمر مقلق جدا خاصة أن المعينين في المراكز هذه هم من سيقودون قافلة الاصلاح المالي والمصرفي وان أية محسوبيات لهؤلاء ستجعلهم مرتهنين لمن قام بتسميتهم وتعيينهم من جهة، وسيضعف دور الحكومة التي بموجب القانون هي مسؤولة عن التسميات.

وحيث أن هذا التأخير في التعيينات والمماطلة نتيجة التجاذبات السياسية انما هو مؤشر أمام المؤسسات المالية الدولية التي تدعم لبنان في التعافي المالي ، بأن الاصلاح ليس الهمّ الأساسي للدولة انما تقاسم النفوذ في المراكز الحساسة هو الهم الأول والأخير، على عكس ما أوصت به هذه المؤسسات التي وضعت معايير اصلاحية محددة ليتمكن لبنان من استعادة تعافيه والثقة بمكانته المالية والمصرفية.

لذلك،

ومن منطلق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحرصنا على ممارسة دورنا الرقابي بموجب القانون،

وبناءً لما تقدّم،

نتوجّه إلى الحكومة بشكل عام ولوزير المالية بشكل خاص بالأسئلة التالية:

1) هل هناك آلية معتمدة في اختيار الأسماء لتولي مراكز نواب حاكم مصرف لبنان وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف؟
2) هل يقوم وزير المالية بإقتراح الاسماء على الحكومة سندا للمادتين 18 من قانون النقد والتسليف و 8 من القانون 67/28؟
3)

٧٦ ٢٧

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

النائب
ياسين أحمد ياسين

4) هل تولي الحكومة اعتبارا للتأكد من عدم وجود أي تضارب مصالح بين الأسماء المقترحة فيما يتعلق بخلفياتها سيما المصرفيين منهم؟
5) هل تراعي الحكومة مبدأ الاصلاح الذي كان المدماك الأساسي للبيان الوزاري وتواجه التحاصص الطائفي والحزبي والسياسي؟

متمنين تقديمَ جوابٍ خطيٍّ على الأسئلة المذكورة في خلال مهلة أقصاها 15 يومًا، عملاً بالنظام الداخلي لمجلس النواب.

تفضلوا بقبول الاحترام

هاتف خليوي : ٧٦ ٦٣٨٢٩٤ البريد الإلكتروني : yassineyassine@hotmail.com